مساهمة المحاسبة المسؤولية الاجتماعية للشركات الاقتصادية كآلية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الدول العربية

The contribution of corporate social responsibility accounting as a mechanism for achieving the dimensions of sustainable development in Arab countries

جمال الدين بكيري[1]*

[1] المركز الجامعي آفلو (الجزائر)، مخبر الدراسات القانونية والإقتصادية، d.bekiri@cu-aflou.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2026/02/22 تاريخ القبول: 2026/05/03 تاريخ النشر: 2026/06/01

ملخص:

تتناول هذه الدراسة دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في دعم مساهمة الشركات الاقتصادية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الدول العربية، من خلال تحليل إطارها المفاهيمي وبيان ارتباطها بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما تستعرض واقع تطبيقها في بعض التجارب العربية، مبرزة أهميتها كآلية لقياس الأداء غير المالي وتعزيز الشفافية. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة تكاملية بين هذا المدخل المحاسبي وتحقيق الاستدامة، رغم استمرار بعض التحديات التنظيمية والتشريعية. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير إطار قانوني ومحاسبي موحد يعزز الإفصاح ويفعل دور الشركات في دعم التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: محاسبة مسؤولية اجتماعية؛ تنمية مستدامة؛ دول عربية.

تصنيف JEL: M14 ، M41، Q56

Abstract:

This study examines how CSR accounting contributes to sustainable development in Arab countries. It emphasizes its role in linking corporate performance to economic, social, and environmental dimensions while enhancing transparency. The findings confirm a positive relationship between CSR accounting and sustainability despite regulatory challenges. The study recommends a unified framework to improve disclosure and support sustainable development.

Keywords: *Corporate Scocial Responsibility Accounting; Sustainable development; Arab countries*

Jel Classification Codes: M14, M41, Q56.

***المؤلف المرسل**

1. مقدمة :

تشكل الشركات الاقتصادية محورا أساسيا في مسار التنمية الحديثة، إذ لم يعد دورها مقتصرا على تحقيق الأرباح، بل امتد ليشمل الإسهام في معالجة القضايا الاجتماعية والبيئية المرتبطة بنشاطها، ومع تصاعد الاهتمام العالمي بقضايا الاستدامة وتزايد التحولات الاقتصادية، برزت المسؤولية الاجتماعية للشركات كمدخل يعكس التزامها تجاه مختلف أصحاب المصلحة، من خلال إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن استراتيجياتها وقراراتها، بما يعزز دورها في دعم التنمية وتحقيق التوازن بين متطلبات السوق واحتياجات المجتمع.

أمّا في السياق العربي، فتزداد أهمية هذا التوجه في ظل ما تواجهه العديد من الدول من تحديات اقتصادية واجتماعية وتنموية، الأمر الذي يفرض على الشركات القيام بدور أكثر فاعلية في دعم جهود التنمية وتحسين مستوى المعيشة، ويستلزم ذلك وجود أطر تنظيمية وتشريعية توجه ممارسات المسؤولية الاجتماعية نحو خدمة الأولويات الوطنية. وفي هذا الإطار تبرز محاسبة المسؤولية الاجتماعية كأداة منهجية لقياس الآثار الاجتماعية والبيئية للأنشطة المؤسسية والإفصاح عنها، بما يعزز الشفافية ويدعم تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

1.1 الإشكالية الرئيسية:

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **إلى أي حد تمثل محاسبة المسؤولية الاجتماعية آلية فعالة لربط أداء الشركات الاقتصادية بأبعاد التنمية المستدامة في البيئة العربية؟**

2.1 الأسئلة الفرعية: إلى جانب السؤال الرئيسي تتفرع إشكاليتنا إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما الإطار المفاهيمي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية وكيف ترتبط بالتنمية المستدامة؟
- كيف يمكن لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية ان تقيس مساهمة الشركات في تحقيق الابعاد التنمية المستدامة؟
- ما هي أبرز التحديات التي تعيق تفعيل محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات بالدول العربية؟
- ما واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات بالدول العربية؟

3.1 فرضيات الدراسة:

- يرتكز مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية على أبعاد تتقاطع بصورة مباشرة مع مبادئ وأهداف التنمية المستدامة؛
- يساهم اعتماد محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تطوير آليات قياس وتقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمؤسسات؛
- تؤثر البيئة التشريعية والتنظيمية في الدول العربية على مستوى تفعيل محاسبة المسؤولية الاجتماعية داخل الشركات؛
- يختلف مستوى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بين الشركات العربية بناء على درجة الوعي الإداري ومستوى الالتزام التنظيمي.

4.1 أهداف الدراسة:

- تحليل الإطار النظري لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية وبيان ارتباطها بأبعاد التنمية المستدامة؛
- تقييم دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في قياس أداء الشركات وفق أبعاد التنمية المستدامة؛
- تشخيص واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الدول العربية واقتراح سبل تعزيز فعاليتها في دعم التنمية المستدامة.

5.1 أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من معالجتها لدور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في دعم مساهمة الشركات في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الدول العربية، كما تسلط الضوء على أهميتها كأداة لقياس الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتعزيز الشفافية، وتبرز كذلك في تشخيص واقع تطبيقها والكشف عن التحديات التي تعيق تفعيلها، بما يسهم في تطوير ممارسات أكثر فاعلية واستدامة.

2. الأسس النظرية للمسؤولية الاجتماعية للشركات والمحاسبة عن ممارستها

أفرز تنامي الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات الحاجة إلى تطوير آليات محاسبية قادرة على قياس والإفصاح عن ممارساتها الاجتماعية، حيث تمثل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أداة مهمة لتقييم الأداء الاجتماعي للشركات، بما ينعكس إيجابا على كفاءة أدائها وفعالية قراراتها الإدارية.

1.2 تعريف المسؤولية الاجتماعية:

لقد تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وفيما يلي عرض لأبرزها:

- حسب (Carroll): يرى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تعكس مجموعة الالتزامات والتوقعات التي يفرضها المجتمع على المؤسسة، والتي تشمل الجوانب الاقتصادية والقانونية والأخلاقية، إضافة إلى المسؤوليات الاختيارية، وذلك في إطار زمني ومجتمعي محدد (مفروم، 2020، صفحة 84).
- في حين أن منظمة الأمم المتحدة: تعرف منظمة الأمم المتحدة المسؤولية الإجتماعية للشركات، على أنها توسع المفهوم باستخدام عبارة (تحلي الشركات بروح المواطنة العالمية)، وفق المبادئ المتفق عليها عالميا في ممارسات ودعم السياسات العامة الملائمة في مجالات حقوق الإنسان، وحماية البيئة. (الأمم المتحدة، 2004، صفحة 29)
- أما وفق تصور الغرفة التجارية الدولية: تقوم المسؤولية الاجتماعية على المبادرات الطوعية التي تتبناها الشركات لدعم تطورها بما ينسجم مع الاعتبارات الأخلاقية والاجتماعية، في ظل غياب قواعد قانونية ملزمة، حيث يتم تعزيز هذا النوع من المسؤولية من خلال آليات التوعية والتعليم والإقناع (بن العايش، 2018، صفحة 42)

يتبين لنا من خلال التعاريف السابقة أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي التزام طوعي تتبناه المؤسسات استجابة لتوقعات المجتمع، يهدف إلى توجيه أنشطتها بما يراعي الأبعاد القانونية والأخلاقية والاجتماعية والبيئية، وفق مبادئ ومعايير متفق عليها، من خلال مبادرات تقوم على القناعة وتعزز حقوق الإنسان وحماية البيئة.

2.2 أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

تتجسد المسؤولية الاجتماعية في أبعاد مترابطة تشمل الجوانب الاقتصادية والقانونية والإنسانية والأخلاقية والبيئية، وتتجسد في مجالات كالتنمية البشرية ومكافحة الفساد وحماية البيئة. كما تستند إلى نظرية أصحاب المصالح التي تؤكد أن هدف المؤسسة لا يقتصر على الربح، بل يمتد إلى خلق قيمة لجميع الأطراف ذات العلاقة والمجتمع ككل. (غريدي، 2013، الصفحات 62 - 63)

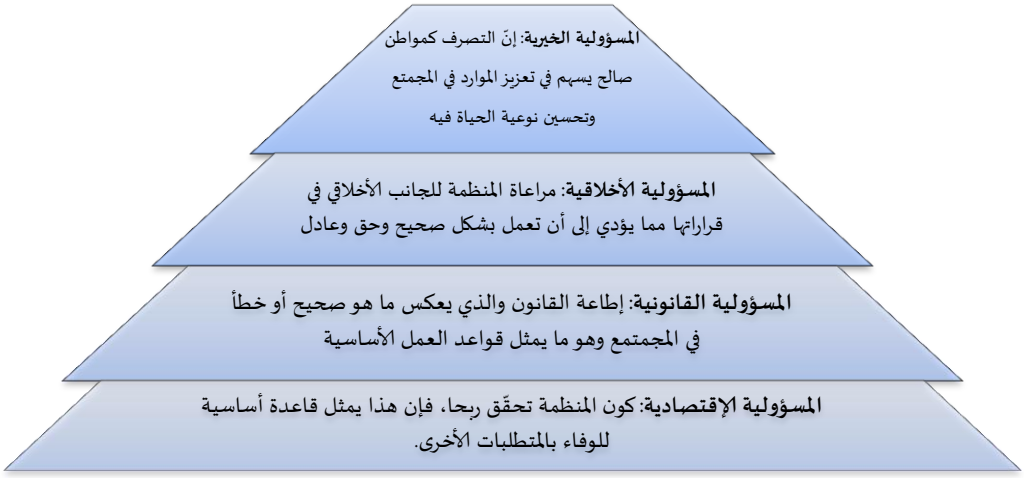
جدول رقم 1: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

المسؤولية اتجاه المجتمع	المسؤولية اتجاه حماية المستهلك	المسؤولية الأخلاقية	المسؤولية اتجاه حماية البيئة
▪ إنجاز المشاريع الأساسية ▪ تقديم الهبات والتبرعات ▪ توفير فرص العمل للنساء وللمعاقين ▪ المساهمة في دعم الأنشطة الثقافية والحضارية ▪ المساهمة في دعم الاقتصاد المحلي	▪ التبيين ▪ السعر ▪ الضمان ▪ التعبئة والتغليف ▪ التوزيع ▪ الإعلان ▪ المقاييس والأوزان ▪ النقل والتخزين	▪ تناسق أهداف الشركة مع أهداف المجتمع ▪ عدم احتكار المنتجات ▪ وجود دليل عمل أخلاقي للمنظمة ▪ تشجيع العاملين على الإبلاغ عن الممارسات السلبية ▪ عدم التحايل بالأسعار	▪ الالتزام بالتشريعات البيئية ▪ الاقتصاد في استخدام الموارد ▪ الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة ▪ تجنب مسببات التلوث ▪ آلية التخلص من النفايات ▪ المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة

المصدر: (حسين الحمدي، 2003، صفحة 4)

تعرف المسؤولية الاجتماعية الشاملة، وفق نموذج(Carroll) ، بأنها تكامل أربع مسؤوليات رئيسية: الاقتصادية، والقانونية، والأخلاقية، والخيرية، كما يوضحه الشكل التالي.

شكل رقم 1: يوضح هرم (CARROLL) المسؤولية الاجتماعية



المصدر: (محمد عاطف، 2008، صفحة 32)

3.2 تعريف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

تتعدد التعاريف والمفاهيم المتعلقة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية نتيجة لاختلاف الرؤى العلمية وتنوع الاهتمامات البحثية، ومن بينها:

- حسب (Seidler): تعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية جزءا من المفهوم الشامل للمحاسبة، حيث تهتم بقياس وتحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأنشطة المؤسسات، ولا تعد مجالا مستقلا، بل تندرج ضمن الإطار العام للمحاسبة الذي يسعى إلى تفسير وتقييم مختلف الظواهر المرتبطة بأنشطة الوحدات الاقتصادية وانعكاساتها على المجتمع. (شيخ، 2021، صفحة 16)
- كما عرفها (Ramanthan): بأنها عملية منهجية تقوم على تحديد المؤشرات والمتغيرات الملائمة لقياس الأداء الاجتماعي على مستوى الوحدة، ثم جمع وتنظيم البيانات المتعلقة بها، وتحليلها وعرضها بصورة منتظمة، بما يتيح تقييم هذا الأداء، قبل إيصال النتائج إلى مختلف الأطراف المعنية داخل المؤسسة وخارجها. (حوة، 2021، صفحة 45)

ومن خلال التعاريف السابقة يتبين لنا أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية جزءًا من الإطار العام للمحاسبة، وتهدف إلى قياس وتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأنشطة المؤسسات، بما يعزز الشفافية ويلبي متطلبات التنمية المستدامة وتوقعات أصحاب المصلحة.

4.2 أهداف وأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

تمثّل محاسبة المسؤولية الاجتماعية أحد المداخل المحاسبية الحديثة التي تزداد أهميتها في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية، إذ تعزز صورة المؤسسة وثقة أصحاب المصلحة من خلال الإفصاح عن آثار أنشطتها الاجتماعية والبيئية، وتمكّنها من استباق المخاطر وتقليل الأعباء القانونية والمالية المحتملة، كما توفر معلومات تحليلية تدعم اتخاذ قرارات إدارية رشيدة، وتسهم على المدى البعيد في تعزيز القدرة التنافسية وتحقيق الاستدامة. (سلطاني و قارة، 2025، الصفحات 921- 922).

وانطلاقا من أهميتها، تهدف محاسبة المسؤولية الاجتماعية إلى تعزيز كفاءة الأداء الإداري وتحقيق التوازن بين الأبعاد التنمية المستدامة من خلال مجموعة من المحاور الأساسية: (حوة، 2021، صفحة 346)

- ✓ تعزيز وضوح المسؤوليات داخل المؤسسة من خلال ربط كل نشاط أو قرار بالجهة المسؤولة عنه وفق مبدأ القابلية للرقابة؛

- ✓ دعم وظائف الإدارة الأساسية ولاسيما التخطيط والتنظيم والرقابة عبر توفير معلومات تساعد على متابعة الأداء وتقويمه؛
- ✓ تساعد على إرساء نظام حوافز قائم على أسس موضوعية، يربط بين مستوى الأداء المحقق ونطاق المسؤولية، بما يشجع الأداء الجيد ويُسهم في تصحيح الانحرافات؛
- ✓ قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة وتعزيز الشفافية من خلال الإفصاح عن آثار أنشطتها وتحقيق التوازن بين الربحية والاعتبارات الاجتماعية والبيئية.

3. التنمية المستدامة وعلاقتها بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

أدى تزايد التركيز على متطلبات التنمية المستدامة إلى بروز الحاجة لاعتماد أدوات منهجية تمكّن من قياس وتقييم إسهام الشركات الاقتصادية في دعم أبعادها المتعددة، إذ تُعدّ محاسبة المسؤولية الاجتماعية من الآليات التي تسمح بدمج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن تقييم الأداء المؤسسي، بما يسهم في تعزيز استمرارية نشاط الشركات والمساندة الفعّالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1.3 تعريف التنمية المستدامة

هناك عدة تعريفات لمفهوم التنمية المستدامة حيث يختلف في تحديد ماهيتها باختلاف وجهات النظر ومن جملة التعريفات مايلي:

- عرفها (Edwerd Barbier): بأنها توجه تنموي يهدف إلى تحسين الرفاه الاجتماعي، مع الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية والحد من الأضرار البيئية. ويبيّن هذا التعريف أن التنمية المستدامة تتميز بتداخل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يجعلها أكثر شمولًا وتعقيدًا مقارنة بمفهوم التنمية التقليدية. (بومدين، 2016، صفحة 35)
- عرفتها اللجنة الوطنية للبيئية والتنمية المستدامة: بأنها نمط من التنمية يهدف إلى تلبية متطلبات الحاضر، مع الحفاظ على حق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها المستقبلية. (فروحات، 2009، صفحة 125)

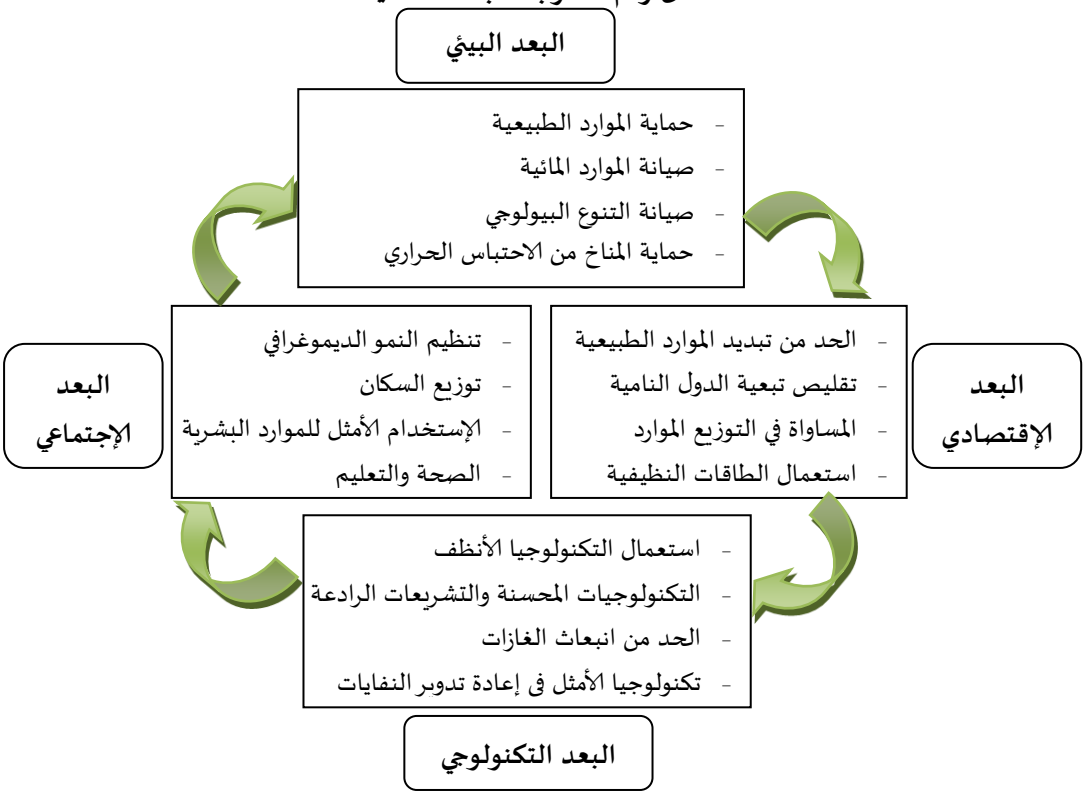
ومن خلال ما سبق نستطيع تقديم تعريف موجز لمصطلح التنمية المستدامة على أنها: عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية تهدف إلى تحقيق رفاهية المجتمع وتلبية احتياجاته وحرياته الأساسية في الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية.

2.3 أبعاد التنمية المستدامة

يتمحور جوهر التنمية المستدامة حول أربعة أبعاد أساسية هي: (زاوية، 2019، الصفحات 12-16)

- **البعد البيئي:** تهدف التنمية المستدامة في إطار هذا البعد إلى حماية البيئة وصون مواردها من التدهور، وذلك من خلال الحدّ من الاستغلال غير الرشيد والمفرط للموارد الطبيعية، ومنع التصريف العشوائي للنفايات، ولاسيما النفايات الصناعية، لما لها من آثار سلبية على التوازن البيئي؛
- **البعد الاقتصادي:** يرتكز على تطوير أنماط إنتاج أكثر كفاءة من خلال اعتماد الطاقات النظيفة والتقنيات الحديثة، كما يهتم بتحسين استغلال الموارد الطبيعية عبر اختيار وتطوير تقنيات صناعية ملائمة. ويقوم كذلك على تبني استراتيجيات تشاركية تسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة؛
- **البعد الاجتماعي:** يركّز هذا البعد على الإنسان باعتباره محور العملية التنموية، ويهدف إلى تعزيز التماسك والاندماج الاجتماعي وتحقيق العدالة بين الأجيال من خلال مراعاة احتياجات الحاضر والمستقبل، كما يرتبط ارتباطا وثيقا بالبعدين الاقتصادي والبيئي لضمان تنمية متوازنة ومستدامة؛
- **البعد التكنولوجي:** يرتكز البعد التكنولوجي على توظيف التكنولوجيا الحديثة بكفاءة للحفاظ على الموارد والبيئة. ويهدف إلى اعتماد تقنيات نظيفة تقلل من استهلاك الطاقة والانبعاثات وتحسن نظم الإنتاج عبر الابتكار وإعادة التدوير. كما يعزز الاعتماد على المعرفة ورأس المال البشري لتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة وضمان حقوق الأجيال القادمة. (شيلي ، قيزة، و بونمري، 2019، صفحة 107) ، ويمكن توضيح ترابط أبعاد التنمية المستدامة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 2: ترابط أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: (مريزق و بن نافلة، 2010، صفحة 3)

3.3 دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة

تعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية وسيلة أساسية لتجسيد مفهوم التنمية المستدامة إلى ممارسات قابلة للقياس داخل المؤسسة، إذ تحوّل الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية إلى معلومات كمية ووصفية تستخدم في التخطيط والرقابة واتخاذ القرار، وبذلك تسهم في تحقيق التنمية المستدامة عبر الأدوار الآتية: (عبد السادة صالح، ثجيل، و إسماعيل محمد، 2021، الصفحات 213-215)

- **دعم البعد البيئي:** تسهم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الاهتمام بتنمية الموارد البيئية من خلال قياس تكاليف حماية البيئة، ومعالجة المخلفات، وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، مما يقلل من الآثار السلبية للنشاط الاقتصادي ويدعم الاستدامة البيئية؛

- **ترسيخ منهج القياس والتقييم المستدام:** تعمل محاسبة المسؤولية الاجتماعية في قياس التكاليف والمنافع المرتبطة بالأنشطة البيئية والاجتماعية، مما يتيح تتبع الأداء وتحسينه بصورة مستمرة، ويعزز الاستخدام الكفء للموارد والحد من الهدر والآثار السلبية؛
- **تنمية الموارد البشرية:** تعمل محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تعزيز الاهتمام بالموارد البشرية عبر التدريب، وتحسين ظروف العمل، وتحقيق السلامة المهنية، الأمر الذي ينعكس إيجابا على الاستقرار الاجتماعي ورفع الكفاءة الإنتاجية؛
- **خدمة المجتمع:** تتمثل العلاقة كذلك في مساهمة المؤسسة في الأنشطة الاجتماعية والصحية والثقافية، مما يعزز التنمية المحلية ويحقق التكافل الاجتماع؛
- **تحسين المنتج أو الخدمة:** تسهم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في متابعة جودة المنتجات والخدمات والالتزام بالمعايير، بما يعزز ثقة المستهلك ويدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك المسؤولين، وهو ما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة.

4. تحديات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في الدول العربية

في ظل التحولات المتسارعة، أضحت المسؤولية الاجتماعية للشركات أحد المرتكزات الأساسية لتعزيز مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، غير أن تطبيق محاسبتها في الدول العربية ما يزال يواجه تحديات متعددة ترتبط بالإطار التشريعي، ومستوى الوعي المؤسسي، وطبيعة البيئة الاقتصادية.

1.4 مجالات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية للشركات في الدول العربية

تسعى الدول العربية في إطار مساراتها التنموية إلى معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما دفع الشركات إلى تبني ممارسات تعزز دورها المجتمعي وتوسع نطاق مسؤولياتها، عن طريق تجسيد محاسبة المسؤولية الاجتماعية كآلية عملية يمكن من خلالها تنظيم وقياس مساهمات الشركات في عدد من المجالات الحيوية، من أبرزها:

- **مجال حماية البيئة:** تمثل شركة المراعي في المملكة العربية السعودية نموذجا لتفعيل البعد البيئي ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية، إذ تعد حماية البيئة ركيزة أساسية في استراتيجيتها التنموية انسجاما مع أبعاد التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030. ويتجسد ذلك في إدماج الاعتبارات البيئية ضمن نظامها المحاسبي والرقابي، من خلال إظهار الأنشطة المرتبطة بحماية البيئة بصورة واضحة ضمن بنودها المالية والاجتماعية، فضلا عن تبني برامج لترشيد استهلاك الطاقة والمياه والموارد الطبيعية، والحد من التلوث، وتطوير عمليات إنتاج أكثر مراعاة للبيئة. وبذلك تعكس محاسبة

المسؤولية الاجتماعية التزام الشركة بالاستدامة البيئية وتعزيز مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. (عقبة و خليل، 2024، صفحة 874)

➢ **مجال الموارد البشرية العاملة:** تمثل شركة صناعة الإسمنت لمفتاح **(SCMI)** بالجزائر نموذجا لتجسيد البعد الاجتماعي ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية، إذ تُولي أهمية خاصة للموارد البشرية باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق أهداف المؤسسة، ويتجسد ذلك في توفير بيئة عمل آمنة وملائمة من خلال الالتزام بإجراءات السلامة المهنية، وتزويد العمال بوسائل الحماية المناسبة، إضافة إلى اعتماد نظام أجور محفّز مدعّم بالمكافآت والتعويضات الدورية. كما تسعى المؤسسة إلى تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص عبر فتح المجال أمام مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة والعاطلون عن العمل. (عز الدين، 2020، صفحة 134)

➢ **مجال التفاعل مع المجتمع: تمثل** الشركة العُمانية للغاز الطبيعي المسال **(Oman LNG)** نموذجا بارزا في تعزيز علاقتها بالمجتمع المحلي ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية، حيث تتبنى مبادرات تستهدف دعم التنمية المجتمعية بصورة مستدامة، ويتجسد ذلك في تنفيذ برامج ومشاريع تعنى بتطوير القطاعات الحيوية، ودعم المبادرات المحلية، وتمكين رواد الأعمال، والمساهمة في الأنشطة الثقافية والاجتماعية، بما يعزز الترابط بين الشركة ومحيطها المجتمعي. (العمانية للغاز الطبيعي المسال، 2020)

2.4 معوقات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية للشركات في الدول العربية

رغم تنامي الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية ودورها في دعم التنمية المستدامة، إلا أن تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الدول العربية لا يزال يواجه جملة من المعوقات التي تحدّ من انتشارها وتفعيلها بصورة منهجية داخل الشركات. وتتمثل أبرز هذه المعوقات فيما يلي: (هند، عبد الله، و مهدي، 2024، صفحة 17)

➢ **ضعف الإطار التشريعي والتنظيمي:** تعاني العديد من الدول العربية من غياب قوانين ملزمة أو معايير محاسبية واضحة تنظم الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية والبيئية، مما يجعل التطبيق في كثير من الحالات اختياريا وغير منظم؛

➢ **محدودية الوعي والثقافة المؤسسية :**لا تزال بعض الشركات تنظر إلى المسؤولية الاجتماعية باعتبارها نشاطا تكميليا أو دعائيا، وليس جزءا من استراتيجيتها الأساسية، مما يقلل من الاهتمام بتطوير نظام محاسبي خاص بها؛

- **نقص الكفاءات والخبرات المتخصصة** :يتطلب تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية خبرات محاسبية قادرة على قياس وتحليل التكاليف والمنافع الاجتماعية والبيئية، وهو ما يفتقر إليه عدد من المؤسسات في البيئة العربية.
- **الظروف الاقتصادية وعدم الاستقرار:** تؤثر التحديات الاقتصادية وعدم الاستقرار في بعض الدول العربية على أولويات الشركات، فتُقدّم الاعتبارات الربحية قصيرة الأجل على الالتزامات الاجتماعية والبيئي؛
- **صعوبة قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية:** تعد عملية قياس التكاليف الاجتماعية والبيئية من أبرز التحديات، نظرا لتداخلها مع التكاليف الاقتصادية وصعوبة الفصل بينها، إضافة إلى تعقد تقدير المنافع الاجتماعية التي قد تكون غير مباشرة أو طويلة الأجل. (رفيق و سبرينة، 2019، صفحة 73)

3.4 واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية للشركات في الدول العربية

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في خدمة المجتمع، مع تباين الآراء حول كونها التزاما أخلاقيا أم خيارا استراتيجيا لتحسين الصورة المؤسسية، وفي هذا الإطار برزت محاسبة المسؤولية الاجتماعية كآلية لتنظيم وقياس هذه الممارسات، مما دفع العديد من الشركات في الدول العربية إلى تبني مبادرات تدعم التعليم والثقافة والعمل المجتمعي وحماية البيئة.

وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى بعض الشركات في البلدان العربية الرائدة في تبني محاسبة المسؤولية الاجتماعية وهي:

1.3.4 بنك قطر الوطني (QNB): يعتبر بنك قطر الوطني من أبرز المؤسسات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفرقيا التي دمجت محاسبة المسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجيتها (GULF TIMES، 2023)، وذلك عبر إعداد تقارير سنوية للاستدامة تعتمد على إطار القياس والافصاح وفق المعايير الدولية، مما يوضح التقدم المحاسبي في الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسة، وتعكس البيانات المسجلة على مستوى الأداء الاجتماعي في البنك مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من خلال مؤشرات كمية موثقة ومبينة في الجدول التالي :

جدول 2: مؤشرات لقياس محاسبة المسؤولية الاجتماعية لبنك قطر الوطني

	المؤشر	2021	2022	2023	2024
بيئي	إجمالي الطاقة المستخدمة (G.J)	599.611	604.430	601.915	628.201
	إجمالي الانبعاثات الغازات (طن)	63.499	63.957	64.151	67.622
	إجمالي النفايات (كغ)	71.875	78.483	43.283	66.523
	إجمالي استهلاك المياه ($م^3$)	498.357	482.530	528.979	503.305
اجتماعي	استثمار ماقبل الضريبة في المجتمع (%)	2,90	3,30	2,70	2,20
	نسبة المشتريات من الموردين المحليين %	84	88	89	92
	هل تحظر الشركة استخدام عمالة الأطفال أو العمل القسري	نعم	نعم	نعم	نعم
الموارد البشرية	اجمالي القوة العاملة (عدد)	21.597	22.269	22.811	23.367
	نسبة النساء في القوة العاملة (%)	47	47	48	48
	معدل دوران الموظفين (%)	9,70	17	15	15
	متوسط ساعات التدريب/الموظف	36,50	51,30	50,40	54,30

المصدر: من إعداد الباحث بإعتماد على احصائيات (بنك قطر الوطني ، 2026)

وفيما يلي تحليل لهذه المؤشرات وفق المجالات الرئيسية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية:

- **المجال البيئي:** تعكس بيانات الفترة (2021، 2024) اعتماد بنك قطر الوطني منهجا منتظما في رصد مؤشرات الأداء البيئي ضمن إطار محاسبة المسؤولية الاجتماعية، حيث تم قياس استهلاك الطاقة والانبعاثات والمياه والنفايات بصورة سنوية، فقد سجل ارتفاع نسبي في استهلاك الطاقة والانبعاثات بحلول 2024 مقارنة بـ 2021، بينما شهدت النفايات تراجعا ملحوظا سنة 2023 قبل أن تعاود الارتفاع في 2024، وهو ما يدل على وجود تذبذب مرتبط بطبيعة النشاط التشغيلي. أما استهلاك المياه فقد عرف تغيرات بين الانخفاض والارتفاع خلال السنوات الأربع. ويؤكد الانتظام في تتبع هذه المؤشرات إدماج البعد البيئي ضمن منظومة القياس المحاسبي غير المالي، بما يعكس تطبيقا فعليا لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في المجال البيئي، مع الحاجة إلى تحسين الكفاءة لتحقيق اتجاه تنازلي مستدام في المؤشرات؛

➢ **المجال الاجتماعي:** تعكس مؤشرات بنك قطر الوطني خلال السنوات الأربع، اعتماد نهج كمي منظم لقياس أدائه الاجتماعي ضمن إطار محاسبة المسؤولية الاجتماعية، فقد بلغت نسبة الأرباح المخصصة للاستثمار المجتمعي 2,20% قبل الضريبة لسنة 2024، وهو ما يعكس ارتباط الأداء المالي بالالتزام المجتمعي، رغم تباينها خلال السنوات السابقة، كما سجلت نسبة المشتريات من الموردين المحليين ارتفاعا تدريجيا لتصل إلى 92%، مما يعزز دعم الاقتصاد الوطني والمجتمع المحلي، ويضاف إلى ذلك التزام البنك بسياسات تحظر العمل القسري وعمالة الأطفال، بما يتوافق مع المعايير الدولية للعمل اللائق وحقوق الإنسان، وتظهر هذه المعطيات انتقال البنك من مجرد تنفيذ مبادرات اجتماعية إلى اعتماد نظام قياس وتوثيق منتظم لأثره المجتمعي، بما يجسد التطبيق العملي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في بعدها الاجتماعي.

➢ **المجال الموارد البشرية:** شهدت الفترة من 2021 إلى غاية 2024، اعتماد بنك قطر الوطني نهجا منظما في إدارة رأس المال البشري، حيث ارتفع إجمالي عدد العاملين من 21.597 موظفا سنة 2021 إلى 23.367 موظفا سنة 2024، مما يعكس توسعا تدريجيا في حجم القوة العاملة، كما استقرت نسبة مشاركة المرأة بين 47% و48%، وهو ما يدل على المحافظة على مستوى مرتفع من التوازن بين الجنسين داخل المؤسسة، وفيما يتعلق بحركية الموظفين، سجل معدل دوران بلغ 9,70% سنة 2021، ثم ارتفع إلى 17% في 2022 ليستقر عند 15% خلال سنتي 2023 و2024، بما يعكس ديناميكية في إدارة الموارد البشرية، أما على مستوى تنمية الكفاءات، فقد ارتفع متوسط ساعات التدريب لكل موظف من 36,50ساعة إلى 54,30ساعة خلال الفترة نفسها، مما يشير إلى تعزيز الاستثمار في تطوير المهارات، وتبرز هذه المعطيات إدماج البعد الوظيفي ضمن منظومة القياس المحاسبي غير المالي، بما يجسد التطبيق العملي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في بعدها المتعلق بإدارة رأس المال البشري.

2.3.4 شركة أرامكو السعودية (ARAMCO): تعتبر شركة أرامكو السعودية من أكبر شركات الطاقة المتكاملة على مستوى العالم، وقد تبنت نهجا استراتيجيا في إدماج مبادئ الاستدامة ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية ضمن نموذج أعمالها (aramco، 2026)، من خلال الإفصاح الدوري عن أدائها البيئي والاجتماعي وفق المعايير الدولية، ويتجسد ذلك في إعداد تقارير سنوية للاستدامة تتضمن مؤشرات كمية لقياس الانبعاثات، وإدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز المحتوى المحلي، وتنمية رأس المال

البشري، مما يعكس التقدم المحاسبي في قياس الأداء غير المالي للشركة. وتعكس البيانات المنشورة مدى تطبيق أرامكو لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية من خلال مؤشرات موثقة ومبينة في الجدول التالي:

جدول 3: مؤشرات لقياس محاسبة المسؤولية الاجتماعية في شركة أرامكو السعودية

	المؤشر	2022	2023	2024
بيئي	الانبعاثات المباشرة للغازات المسببة للاحتباس الحراري (مليون طن مكافئ (CO_2))	55,7	54,4	56,1
	استهلاك المياه العذبة (مليون م^3)	93,6	89,9	83,0
	النفايات الصناعية المتخلص منها (طن متري)	318.656	481.561	512.980
	نسبة النفايات الصناعية المعاد تدويرها (%)	39,9	35,7	47,7
اجتماعي	الإستثمارات الاجتماعية (مليون دولار)	453	475	583
	نسبة الإنفاق المحلي ضمن برنامج اكتفاء (%)	63	65	67
	عدد المستفيدين من البرامج المجتمعية	12.160	15.099	15.400
	عدد الموردين الموقعين على مدونة السلوك (%)	100	100	100
الموارد البشرية	عدد موظفي الشركة	70.496	73.311	75.118
	عدد الموظفين السعودين (%)	90,9	90,3	90,2
	متوسط ساعات التدريب لكل موظف (ساعة)	--	95	140
	معدل ترك الخدمة (%)	2,4	2,2	2,8

المصدر: من إعداد الباحث بإعتماد على احصائيات (شركة أرامكو السعودية، 2026)

وفيما يلي تحليل لهذه المؤشرات وفق المجالات الرئيسية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية:

- **المجال البيئي:** تظهر البيانات الفترة (2022، 2024) إلى تطور متباين في الأداء البيئي لأرامكو السعودية، حيث انخفضت الانبعاثات المباشرة للغازات المسببة للاحتباس الحراري من 55,7مليون طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنة 2022 إلى 54,4مليون طن سنة 2023، قبل أن ترتفع إلى 56,1 مليون طن سنة 2024، وهو ما يعكس تأثرها بحجم النشاط التشغيلي. في المقابل، سجل استهلاك المياه العذبة انخفاضا تدريجيا من 93,6مليون م^3 إلى 83,0 مليون م^3 خلال الفترة نفسها، مما يدل على تحسن كفاءة إدارة الموارد المائية. كما ارتفعت كمية النفايات الصناعية المتخلص منها من

318.656طنا متريا سنة 2022 إلى 512.980طنا سنة 2024، غير أن نسبة النفايات المعاد تدويرها تحسنت لتبلغ 47,7%سنة 2024 بعد أن كانت 35,7%سنة 2023، مما يعكس تعزيز جهود إعادة التدوير وتحسين إدارة المخلفات. وتبرز هذه المؤشرات توجه الشركة نحو تحسين أدائها البيئي، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها البيئي؛

- **المجال الاجتماعي:** تشير معطيات الفترة (2022، 2024) إلى تطور ملحوظ في الأداء الاجتماعي لأرامكو السعودية، حيث ارتفعت قيمة الاستثمارات الاجتماعية من 453مليون دولار سنة 2022 إلى 583مليون دولار سنة 2024، وهو ما يعكس تعزيز مساهمة الشركة في المبادرات التنموية والمجتمعية، كما سجلت نسبة الإنفاق المحلي في إطار برنامج تعزيز المحتوى المحلي ارتفاعا تدريجيا من 63%إلى 67%، مما يدل على دعم متزايد للاقتصاد الوطني. وارتفع عدد المستفيدين من البرامج المجتمعية من 12.160مستفيدا إلى 15.400 مستفيد خلال الفترة نفسها، بما يعكس توسع نطاق الأثر الاجتماعي للشركة، إضافة إلى ذلك بلغت نسبة الموردين الموقعين على وثيقة الالتزام بالمعايير الأخلاقية 100%، وهو ما يعزز مبادئ الشفافية والمسؤولية ضمن شبكة الموردين. وتبرز هذه المؤشرات توجه الشركة نحو تعظيم أثرها المجتمعي، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي؛

- **المجال الوارد البشرية:** تعكس معطيات الفترة (2022، 2024) إلى تطور تدريجي في أداء أرامكو السعودية على مستوى إدارة رأس المال البشري، حيث ارتفع عدد موظفي الشركة من 70.496 موظفا سنة 2022 إلى 75.118موظفا سنة 2024، مما يعكس توسعا في حجم القوى العاملة، كما حافظت نسبة الموظفين السعوديين على مستوى مرتفع يفوق 90%، حيث بلغت 90,9%سنة 2022 واستقرت عند 90,2%سنة 2024، وهو ما يدل على استمرار التزام الشركة بسياسات بتعزيز الكفاءات الوطنية، وعلى صعيد تنمية الكفاءات ارتفع متوسط ساعات التدريب لكل موظف من 95 ساعة سنة 2023 إلى 140ساعة سنة 2024، بما يعكس تعزيز الاستثمار في تطوير المهارات، أما معدل ترك الخدمة فقد بقي في مستويات منخفضة نسبيا، متراوحا بين 2,2%و2,8%، مما يشير إلى استقرار نسبي في بيئة العمل. وتبرز هذه المؤشرات اهتمام الشركة بتنمية رأس المال البشري، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي والاقتصادي.

في هذا الإطار، تتجلى أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية باعتبارها آلية تنظيمية ومحاسبية تمكن الشركات الاقتصادية من قياس وتقييم آثار أنشطتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية بصورة منهجية، بما يحقق التكامل بين الأداء المالي ومتطلبات التنمية المستدامة، فهي لا تقتصر على الإفصاح غير المالي، بل تمثل إطارا متكاملا يستند إلى جملة من المؤشرات التي تقيم مدى انفتاح الشركات على المسؤولية الاجتماعية، من خلال الأخذ بالاعتبار المعطيات المرتبطة بحماية البيئة، والمساواة وعدم التمييز، واحترام قوانين العمل والتشريعات الاجتماعية، ومكافحة الفساد، وضمان الحق في المعلومة والشفافية، وتشكل هذه المؤشرات مجتمعةً الأساس العملي لقياس التزام المؤسسات بأبعاد الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمية.

ومن هذا المنطلق يعكس ترتيب الدول العربية وفق مؤشر أهداف التنمية المستدامة (SDG Index 2025) تفاوتا في مستويات التقدم نحو تجسيد أبعاد التنمية المستدامة، وهو تفاوت يرتبط بدرجات النضج المؤسسي والتشريعي ومدى فاعلية الأطر الوطنية الداعمة لممارسات الاستدامة. وعليه، فإن قوة حضور محاسبة المسؤولية الاجتماعية داخل البيئة الاقتصادية تتحدد بمدى تطور هذه الأطر وقدرتها على تعزيز الممارسات التنموية المتكاملة. ويبين الجدول التالي ترتيب الدول العربية وفق درجة تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2025.

جدول 4: ترتيب الدول العربية وفق درجة تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2025

الدولة	الترتيب العالمي	الترتيب العربي	الدرجة من 100
تونس	66	1	72,00
المغرب	68	2	71,68
الأردن	71	3	70,99
الجزائر	79	4	70,07
الإمارات	80	5	69,84
مصر	91	6	68,09
ليبيا	97	7	67,07
السعودية	105	8	65,19
قطر	107	9	65,09
البحرين	110	10	64,41
العراق	113	11	63,94
الكويت	118	12	63,28

لبنان	124	13	61,68
سوريا	131	14	58,43

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الموقع (Sustainable Development Report, 2025)

5. خاتمة:

أصبحت المسؤولية الاجتماعية للشركات ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال دعم الجوانب التعليمية والاجتماعية والبيئية واحترام حقوق الإنسان وتنمية المجتمع المحلي. غير أن تفعيلها بصورة منهجية يتطلب اعتماد محاسبة المسؤولية الاجتماعية كإطار منظم لقياس وتقييم والإفصاح عن آثار أنشطة الشركات. ورغم أهمية هذا المدخل، لا تزال الدول العربية تعاني من ضعف المعايير والأطر التنظيمية، مما حدّ من فعالية التطبيق وأبقى الشركات محل انتقاد بشأن أدائها المجتمعي.

1.5 النتائج الدراسة

يمكن تلخيص أبرز النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

✓ تبين وجود ترابط تكاملي واضح بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، إذ تشكل هذه المحاسبة إطارا منهجيا يمكن من إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن منظومة الأداء المؤسسي؛

✓ تسهم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في دعم الشفافية وتعزيز المساءلة من خلال توفير معلومات كمية ومنظمة تساعد الإدارة على اتخاذ قرارات رشيدة وتحقيق التوازن بين الأهداف الربحية والالتزامات المجتمعية؛

✓ أظهرت بعض التجارب العربية الرائدة، مثل بنك قطر الوطني وأرامكو السعودية، تطبيقا فعليا لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية عبر اعتماد مؤشرات غير مالية ضمن تقارير الاستدامة، بما يعكس تطورا في قياس الأداء البيئي والاجتماعي وإدارة الموارد البشرية؛

✓ لا يزال تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في العديد من الدول العربية يواجه تحديات تتعلق بضعف الأطر التشريعية والتنظيمية، ونقص الكفاءات المتخصصة، إضافة إلى صعوبة قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية والبيئية بدقة؛

✓ كشف تحليل مؤشر أهداف التنمية المستدامة لسنة 2025 عن تفاوت في مستويات التقدم بين الدول العربية، وهو ما يعكس اختلاف درجة نضج الأطر المؤسسية الداعمة لممارسات الاستدامة ومحاسبتها.

2.5 التوصيات

✓ يتعين على الدول العربية العمل على إرساء منظومة قانونية ومحاسبية متكاملة تضبط آليات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية مع اعتماد معايير واضحة للإفصاح عن الجوانب البيئية والاجتماعية؛

✓ إدراج محاسبة المسؤولية الاجتماعية ضمن التوجهات والسياسات الاقتصادية على المستوى الوطني، من خلال إلزام المؤسسات برصد الآثار البيئية والاجتماعية لأنشطتها وإدماجها في تقارير منتظمة تعكس مدى التزامها بمبادئ وأهداف التنمية المستدامة؛

✓ مضاعفة الجهود الأكاديمية والإعلامية الرامية إلى نشر ثقافة محاسبة المسؤولية الاجتماعية وإبراز دورها في تعزيز الشفافية والمساءلة وذلك عبر تنظيم ملتقيات علمية ودورات تدريبية وبرامج توعوية متخصصة؛

✓ السعي إلى استحداث مؤشر عربي موحد يقيس مستوى أداء الشركات في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية والاستدامة، بما يوفر آلية تقييم موضوعية ويتيح إجراء مقارنات عادلة بين المؤسسات، ويسهم في ترسيخ روح التنافس الإيجابي في هذا المجال.

6. قائمة المراجع:

1 aramco. (2026). المسؤولية الاجتماعية. تم الاسترداد من ارامكو: https://www.aramco.com/ar/investors/environmental-social-and-governance/social-responsibility

2 GULF TIMES. (2023). حصل بنك قطر الوطني (QNB) على جائزة "أفضل بنك في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات في قطر. تم الاسترداد من https://www.gulf-times.com/article/661360/business/qnb-receives-best-csr-bank-in-qatar-award

3 QNB بنك قطر الوطني . (2026). The Qatar Stock Exchange. تم الاسترداد من Qatar National Bank (Q.P.S.C.): https://qse.arabsustainability.com/ara/qnb

4 Sustainable Development Report. (2025). تم الاسترداد من Rankings: https://dashboards.sdgindex.org/rankings/

5 الأمم المتحدة. (2004). كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجمتع الاتجاهات والقضايا الراهنة. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

6 العمانية للغاز الطبيعي المسال. (2020). المسؤولية الإجتماعية للشركة. تم الاسترداد من العمانية للعاز الطبيعي المسال: https://omanlng.co.om/ar/Pages/csr.aspx

7 القينعي عز الدين. (2020). تبني محاسبة المسؤولية الإجتماعية والبيئية -دراسة حالة. مجلة إضافات اقتصادية، 129- 149.

8 خضير عقبة، و غربي خليل. (2024). المسؤولية الاجتماعية ومساهمتها في تحسين التنمية المستدامة: شركة المراعي أنموذجا. مجلة إقتصاد المال والأعمال، 865- 878.

9 رشيدة زاوية. (2019). أبعاد التنمية المستدامة. مجلة دراسات اقتصادية، 9- 29.

10 شركة أرامكو السعودية. (2026). البيانات والضمانات لتقرير الاستدامة لسنة 2024. تم الاسترداد من aramco: https://www.aramco.com/ar/sustainability/sustainability-report/our-esg-data-and-assurance

11 محمد غريدي. (2013). دور مبادئ وأسس الحوكمة في تعزيز المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الإقتصادية. مجلة الاقتصاد الجديد، 59- 76.

12 محمد ياسين محمد عاطف. (2008). واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الإجتماعية دراسة تطبيقية لأراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية (رسالة ماجيستير). الأردن، كلية العلوم الإدارية والمالية: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا .

13 نابتي هند، لفايدة عبد الله، و شباركة مهدي. (2024). تحديات تطبيق مجالات المحاسبة الاجتماعية في البيئية الجزائرية. المحاسبة والتنمية المستدامة - ماذا عن تحديات الغد؟ (الصفحات 1- 20). وهران: جامعة وهران 2.

14 نزاري رفيق، و مانع سبرينة. (2019). المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية- البيئية (مفاهيم ونماذج). مجلة آفاق للعلوم، 66- 82.

15 نورين بومدين. (2016). تنمية الريف كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 29- 42.